

الحاضرون في الجلسة

- رئيس جلسة المحكمة وهو قاضي درس القانون
- سكرتيرة
- يشارك المحلفون أي القضاة العاديون في جلسات تداول بعض الجرائم. في بعض الأحيان قد يتواجد في جلسة المحكمة أكثر من قاضي واحد بدلاً عن المحلفين.
- المدعي العام
- صاحب الشأن أي ضحية الجريمة
- الخصم أي المتهم في الجريمة
- معاون جلسات المحكمة أي المحامي او رجل قانون آخر
- الشاهد

بالإضافة لهذا قد يتواجد أثناء جلسة المحكمة شخص داعم، مترجم/ة والقيم على المصالح. من المتاح للمدعي صاحب الشأن وللشاهد الحصول على خدمة الشخص الداعم أثناء سير العملية القضائية وذلك من خلال مناوئة ضحايا الجريمة. يشارك القيم على المصالح في الحالات التي يكون فيها المدعي صاحب الشأن او المتهم قاصراً ولا يستطيع ولي أمره رعاية مصالحه. يمكن اصدار قرار بتعيين قيم على المصالح للشخص البالغ كذلك. وكقاعدة عامة، تُعقد جلسات المحاكمة بشكل علني لذا، قد يحضر بعضاً من العامة لمتابعة تلك الجلسات. تداول القضية وراء الأبواب المغلقة يتطلب تقديم طلب منفصل بذلك. المحكمة تقرر علنية الجلسة في كل قضية على حدة.

في بعض الأحيان قد لا يرغب المدعي صاحب الشأن او الشاهد مواجهة المتهم. يمكن لهيئة المحكمة الامر بوضع عازل مؤقت لحجب الرؤية او أن لا يتواجد المتهم بنفس المكان عند الاستماع لإفادته.

يُطلق على المدعي العام وعلى المدعي صاحب الشأن وعلى الخصم مصطلح طرف القضية.

التداول الفعلي للقضية

في البداية يتأكد رئيس الجلسة من أن كل الذين تم استدعائهم لحضور جلسة المحاكمة متواجدون في قاعة المحكمة. وإذا لم يحضر لعين المكان كل من تم استدعائهم يمكن بغض النظر عن ذلك تداول القضية في بعض الحالات. ومع ذلك وفي كثير من الأحيان يتوجب تأجيل الجلسة ونقلها ليوم آخر وعندئذ يتوجب على الجميع حضور الجلسة الجديدة للمحكمة. وعند إقرار تأجيل الجلسة ونقلها يحق لمن حضروا للمكان والذين يسميهم المدعي العام كصاحب الشأن والشهود يحق لهم الحصول على تعويض للنفقات.

وبعد إثبات تواجد الذين تم استدعائهم يتم استبعاد الشهود من القاعة لينتظروا دورهم في الإدلاء بشهاداتهم حيث يُعلن عن بدء دور الإدلاء بالشهادة بالمناداة على الشاهد.

تقديم المطالب والرد عليها

في بداية الجلسة يقدم المدعي العام والمدعي صاحب الشأن بتقديم المطالب الخاصة بهما ويبرران تلك المطالب. يقوم المتهم بعد ذلك بالرد ويعلن اذا ما كان يرى أن تلك المطالب صحيحة.

في بعض الحالات قد يُطلب إجراء فحوصات للحالة العقلية للمتهم، وهيئة المحكمة هي الجهة المنوط بها اتخاذ القرار في هذا الشأن. تتوقف جلسات المحكمة للفترة الزمنية التي تستغرقها الفحوصات. يتواصل البث في القضية بعد بضعة أشهر. إن الغرض من وراء تلك الفحوصات هو معرفة اذا ما كان الفاعل يتفهم عواقب فعله، بمعنى هل كان مسؤولاً بشكل كامل او جزئي عن الذنب عند وقوع الجريمة. الفاعل الغير مسؤول لا يمكن ادانته.

استعراض القضية

أطراف القضية يدلون بوجهات نظرهم في القضية ومسار الأحداث. يبلغون كذلك عن الأدلة الكتابية التي يبرهنون بها وإبراز ما يريدون اثبات صحته بتلك البراهين، اضافة للاعلان عن من هم الأشخاص الذين يرغبون في الاستماع اليهم ولماذا.

النظام الذي تُطرح به المسائل في كل مراحل الاجراءات هو نفس النظام: المدعي العام، المدعي صاحب الشأن، المتهم.

الحجج

في مرحلة تقديم الحجج، يتم الخوض في الأدلة الكتابية والاستماع لشهادات الشهود. للمدعي صاحب الشأن وللمتهم الحق في طرح الأسئلة على بعضهما البعض وعلى الشاهد. في حالة وجود

مستشارين قانونيين لأطراف القضية، هم عادة من يقوم بطرح الأسئلة بالنيابة عن موكلهم. عادة يتم تسجيل كل الأقوال.

تقع على الشاهد وعلى المدعي صاحب الشأن مسؤولية الالتزام بالصدق. هذا يعني أنه يتوجب عليهم ذكر كل المعلومات المتوافرة لديهم وما يتذكرونه عن تلك الواقعة. المتهم ليس ملزم بهذا، لأن لا أحد يحتاج للإدلاء بشهادة ضد ذاته.

الكلمات الختامية

يجوز لأصحاب الشأن تقديم موجزاً نهائياً للأدلة التي تم عرضها كما يمكنهم طرح اقتراحاتهم الخاصة لحل المسألة. عادة يُلقى المساعدون القانونيون المحتمل تواجدهم الكلمات الختامية نيابة عن الطرفين.

الحكم

في ختام الجلسة تُفرغ قاعة المحكمة من الحضور ويبقى أعضاء هيئة المحكمة للتشاور والبث في أمر احتمال الادانة والعقوبات التابعة.

قد يتم النطق بالحكم مباشرة في ختام الجلسة، كما يمكن الحصول عليه لاحقاً بطريقة ما يُسمى بالحكم المكتبي الذي يُعلن موعده في نهاية الجلسة. في هذه الحالة يمكن الحصول على قرار الحكم من المكتب الاداري للمحكمة او يتم إرساله للمساعد القانوني. في بعض الدوائر القضائية يمكن الحصول على قرار الحكم عن طريق طلب إرساله كتابياً الى عنوان البيت او عن طريق البريد الإلكتروني.

بالتزامن مع توقيت اصدار قرار الحكم، تُقدم المحكمة الابتدائية الارشادات المتعلقة بإجراءات تقديم طلب تعديل القرار أي الكيفية المتبعة في حالة الاستئناف اذا ما رغب الطرفان في الطعن في الحكم امام محكمة الاستئناف.

اذا كنت غير راضٍ عن الحكم يتوجب عليك الإبلاغ عن ذلك في غضون ٧ أيام من تاريخ تسليم قرار الحكم أي بمعنى في يوم مرادف من ايام الاسبوع المقبل لنفس يوم الاسبوع الذي استلمت فيه القرار كحد أقصى وخلال الدوام الرسمي. متاحة أمامك مهلة ٣٠ يوماً لتقديم الطعن المحتمل في قرار الحكم.

الطعن في قرار محكمة الاستئناف امام المحكمة العليا يتطلب الحصول على إذن بالطعن من المحكمة العليا.